اجتمع مع وفد من الأمم المتحدة

فلاح مصطفى يدعو إلى الالتزام بالاتفاقيات لحلّ القضايا العالقة

□ اربيل / المدى

دعا مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان فلاح مصطفى إلى الالتزام بالاتفاقيات والقواعد الدستورية لحل القضايا العالقة، مؤكداً سياسة ووجهة نظر القيادة السياسية في الإقليم باعتماد الحوار وسيلة للخروج من الأزمة السياسية.

وأعلن مسؤول العلاقات الخارجية خلال استقباله في مكتبه، نائب المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لدى العراق جورجي بوزستن وسوكول كوندي مسؤولة مكتب الأمم المتحدة في أربيل، أن العملية السياسية في العراق تتجه نحو مسار خاطئ، والقضايا باتت أكثر تعقيداً.

ورحب مصطفى في بداية اللقاء بالوفد الضيف، مثمنا بحسب موقع حكومة الإقليم (KRG)،جهود الأمم المتحدة في العراق وإقليم كردستان، وقال " لقد شاركت الأمم المتحدة منذ البداية في العملية السياسية في العراق، وبإمكانها الآن أيضا لعب دورها خلال هذه المرحلة".

بدوره أعلن نائب المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لدى العراق عن أهداف الزيارة التي تأتي في إطار متابعة الزيارة التي قام بها مؤخراً مارتن كوبلر الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لدى العراق إلى إقليم كردستان للاطلاع عن كثب على موقف ووجهات نظر جميع الأطراف العراقية الخاصة بالقضايا المهمة. كما أعرب جوري بوزستن عن سعادته بمدى التقدم الذي يشهده إقليم كردستان وخاصة من جانب الأمن والاستقرار.

بناء ٥ آلاف وحدة سكنية في مدن الإقليم

□ أربيل / شفق نيوز

أعلنت وزارة الإعمار والإسكان في حكومة إقليم كردستان، أول من أمس الثلاثاء، عن بناء ٥ آلاف وحدة سكنية خلال العام الحالي، فيما أشارت إلى مشروع مخطط شبكة الطرق لغاية عام ٢٠٣٠ وإنجاز الطرق في عموم المدن والقصبات في الإقليم.

وجاء في بيان لحكومة الإقليم أن وزير الإعمار والإسكان كامران أحمد عبدالله، أكد، خلال استقباله وفدا من شركات أيرلندا الشمالية، أن الوزارة تعتزم من خلال برنامجها للعام الحالي بناء ٥ آلاف وحدة سكنية في مدن الإقليم". وأوضح البيان أن "عبد الله أشار إلى مشروع مخطط شبكة الطرق في إقليم كردستان والذي أعدته الوزارة لغاية عام ٢٠٣٠"، منوها إلى أن "هذا المشروع سيسهم في توسيع الطرق وإنجازها في عموم المدن والقصبات في الإقليم". وكانت وزارة الإعمار والإسكان في حكومة إقليم كردستان قد أعلنت أواخر العام الماضي عن إعدادها خطة نموذجية لتنظيم الطرق في الإقليم تهدف إلى التقليل من الحوادث المرورية، مشيرة إلى أن الخطة ستنفذ على أربع مراحل يتم الانتهاء من تنفيذ الأولى بحلول عام ٢٠١٥ على أن تنتهي الأخيرة في العام ٢٠٣٠. وتشتمل خطة الوزارة على بناء الطرق والجسور والأنفاق بالاستناد إلى بحوث وتحقيقات علمية عن عيوب ونواقص الطرق في الإقليم وكيفية معالجتها، مشيرة إلى أنه رغم طول الفترة اللازمة لتنفيذ الخطة إلا أنها ستساهم بشكل فعال في معالجة مشاكل المرور في الإقليم.

الإقليم يقرر تأسيس سوق أربيل للأوراق المالية

□ بغداد / المدى

أوعز رئيس حكومة إقليم كردستان نيچيرفان بارزاني، أمس الأربعاء، بتشكيل لجنة لتأسيس (سوق أربيل للأوراق المالية)، مؤكدا تزايد أهمية قطاع السياحة وتنامي أعداد السياح.

وذكر بيان صحفي لرئاسة حكومة الإقليم أوردته وكالة "شفق نيوز"، أن بارزاني أوعز خلال ترؤسه الاجتماع السادس عشر للمجلس الاقتصادي في الإقليم، بحضور نائبه عماد أحمد وأعضاء اللجنة، بتشكيل لجنة لتأسيس (سوق أربيل للأوراق المالية)، لتقوم خلال أسبوعين بحل جميع القضايا والمشاكل والمعوقات التي تمنع تأسيس هذا السوق.

وشدد بارزاني على "ضرورة بدء السوق بالعمل ليتسنى للمواطنين شراء أسهمها، فضلا عن تسهيلات تقدمها المصارف بهذا الشأن".

وأشار البيان إلى أن المجلس الاقتصادي استمع إلى تقرير عن تنامي أعداد السياح الذين قصدوا مناطق الإقليم خلال السنوات المنصرمة، موضحا أن "أعداد السياح كانت عام ٢٠٠٧ نحو ٣٧٧ ألف سائح، إلا أن تناميا كبيرا حصل في السنوات اللاحقة حتى بلغ عدد السياح نحو مليون و٧٠٠ ألف سائح".

وأضاف البيان أن "التقرير توقع أن يصل عدد السياح إلى ٤ ملايين شخص في العام ٢٠١٥"، مبينا أن "السياح يقدمون من وسط وجنوب العراق ودول الجوار وبعض الدول الأجنبية".

وذكر أن "بارزاني أكد أن الحكومة تولي اهتماما خاصا بقطاع السياحة بشكل يجعله أحد الموارد الوطنية"، مضيفا "أن الحكومة ستقدم الدعم الكامل والتسهيلات اللازمة للمشاريع السياحية".

وتابع البيان أن "بارزاني أفاد أن الإقليم لم تكن له ثقافة سياحية، لذا سنعمل على تنمية وتطوير هذا الميدان"، مشددا على "تطوير الجانب الأكاديمي وضرورة أن تولي الجامعات الكردستانية الأهمية الخاصة بالدراسة في المجال السياحي وأن يكون لها دور في إعداد وتأهيل الملاكات السياحية".

ونوه بأن "رئيس الحكومة ركز على دعم القطاع الخاص والاعتماد عليه في إستراتيجية تطوير الجانب السياحي في الإقليم"، موضحا أن "على وزارة البلديات أن تقوم بتشكيل هيئة مستقلة للسياحة، وتقديم مقترح قانون بهذا الصدد إلى برلمان الإقليم للموافقة عليه في أقرب فرصة للبدء بالإجراءات القانونية اللازمة للمضي في هذا المجال".

مؤتمر لتطوير القوانين ومناقشة عقوبات بديلة تعزّز السلم الأهلي

□ عبدالخالق دوسكي/ دهوك

شهدت قاعة المؤتمرات في المركز الثقافي لجامعة دهوك مؤتمراً قانونيا عقد بالتنسيق مع منظمتي (هاريكار) و (النجدة الشعبية) وكلية القانون في جامعة دهوك تحت شعار "القوانين البديلة تطوير للقوانين العراقية" بمشاركة عدد كبير من القضاة والمحامين في محكمة دهوك و الأساتذة الجامعيين وناشطين في مجال المجتمع المدني في المحافظة.

وأوضح نائب محافظ دهوك بهزاد علي آدم في تصريح للمدى أن المؤتمر يهدف إلى دراسة القوانين العراقية ومحاولة إيجاد أرضية للعمل بالقوانين البديلة التي من شأنها أن تقوم بتطوير المجتمع وتساهم في التقليل من واقع الجريمة وتساهم أيضا في زيادة وعي المجرم وحثه على التخلي عن الإجرام ومحاولة الاستفادة من الفرصة التي يمنحها له القانون."

القاضي سرحان سليفاني قاضي التحقيق في محكمة دهوك الذي ألقى محاضرة في هذا المؤتمر قال"تطرقت في هذا المؤتمر إلى ضرورة العمل بالعقوبات البديلة في الوقت الحالي وتحدثت عن بعض المقترحات مثل توسيع سلطة القاضي في فرض الغرامات بدلا من العقوبة المقررة قانونا أو إيجاد وقف تنفيذ العقوبات بشكل أوسع حتى نستطيع أن نجد العقوبات البديلة "

من جهته أكد النائب في مجلس النواب د.عبدالحميد بافي قائلا " العمل بمثل هذه القوانين لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية لأنها ليست بديلة عن بعض العقوبات المحددة في الشريعة الإسلامية التي تضم في طياتها عقوبات غير محددة"

وأضاف د. بافي قائلا "إنني مع رأي الأساتذة الجامعيين بضرورة العمل بقوانين تساهم في إصلاح المساجين بشكل كبير لأن هنالك الكثير منهم يقضون فترة عقوباتهم داخل السجن جراء أعمال غير خطرة مثل عقوبات المرور حيث يتواجد في إصلاحية دهوك نحو (٤٠٠) سجين بتهم مرورية،فهؤلاء بحاجة إلى عقوبات بديلة تختلف عن المجرمين الخطرين ".

في حين يرى الحقوقي شوان صابر من منظمة النجدة الشعبية وأحد المشاركين في المؤتمر أن" فكرة العقوبات البديلة تأتي لكي لا يخلط بين كل المجرمين لأن هنالك فئات الجرائم العمدية وهناك من ارتكب جرائم من غير ذلك وتكون درجة خطورتها اقل وهنا يجب الموازنة بين هذه الحالات،فالجميع يجب أن يعاقب ولكن يستحسن عدم خلط من ارتكب جرماً غير جنائي أو خطر عن غيره من المجرمين الخطرين"

ويرى شوان أن هنالك إيجابيات كثيرة من وراء العمل بالعقوبات البديلة " أبرزها أن جميع الأطراف يستفيدون أولهم المجرم حيث يضمن عدم اختلاطه بالمجرمين الخطرين الذي قد يؤدي إلى اكتسابه صفات إجرامية، وبهذه العقوبات تقل التكاليف على الدولة لأن هنالك نفقات تصرفها الدولة على السجناء يوميا،ففي ألمانيا مثلاً يصرف على السجين الواحد ١٠٠ يورو يوميا"

أما المحامي هفال وهاب الناشط في مجال المجتمع المدني فهو يرى انه عند تطبيق هذه الفكرة ينبغي "تصنيف الجرائم وتحديدها بأن العقوبات البديلة تنصب على الجنح فقط دون الجرائم الخطرة التي لها خطورة على المجتمع"

وبين هفال أن نحو ٧٠٪ من الجرائم التي سجن من اجلها المحكومون في السجون هي عبارة عن جنح صغيرة وقال "في العراق وإقليم كردستان الأرضية ملائمة ومناسبة جدا لتطبيق مثل هذه العقوبات البديلة لأن غالبية الجرائم هي عبارة عن جنح "

ويشير إلى أن لتطبيق هذه العقوبات دورا كبيرا في إشاعة السلم داخل المجتمع وقال " لقد تم العمل بهذا النظام في الكثير من الدول الأوروبية وأظهرت النتائج أن نسبة ٩٠٪ من هؤلاء الأشخاص لم يعودوا إلى الجريمة مرة ثانية بعكس المحكومين الذين تطبق بحقهم العقوبات السالبة للحرية فان غالبيتهم يعودون إلى الجريمة"

استمر المؤتمر يومين تم فيهما عرض فيلم وثائقي عن واقع الإصلاحيات في إقليم كردستان واختتمت أعماله بإصدار مجموعة من التوصيات والمقررات عن طريق لجنة علمية مختصة و سترفع إلى الجهات المعنية لدراستها بعد ضمها مع المقترحات التي جمعت في كل من أربيل والسليمانية.

كردستانيات

▪ طارق الجبوري

الحكومة والمواطن

ربما لأننا من جيل عاش أحلى إن لم نقل جل عمره يبحث عمن يطبق المبادئ على أرض الواقع، ترانا نبحث بين ركامات ما خلفته الأوضاع الجديدة لعراق ما بعد نيسان ٢٠٠٣ عن شيء يعيد لنا الثقة والأمل بأن سنوات العمر لم تذهب سدى فترانا نراقب بعين ما يقوله المسؤولون ونتابع نسب التنفيذ ونقارن بين التصريحات وما يطلق من شعارات و نسب التنفيذ سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ولا أظننا نجافي الحقيقة ولا نكون منحازين إذا قلنا ومن خلال متابعتنا بحكم العمل الصحفي ما يجري في إقليم كردستان من أن هنالك حرصا على قلة الكلام وعدم إعطاء وعود يصعب تحقيقها، بل أن التقليد الذي صار معتاداً هو اكتفاء رئيس الحكومة بخطاب شامل في البرلمان الكردستاني خلال جلسة منح الثقة يحرص فيه على أن يقول إن عمله وخطط الحكومة الجديدة ستكون امتداداً لسابقاتها،بعدها يكون جل عمله مع وزرائه الانشغال بمتابعة ما قالوه أمام ممثلي الشعب، "فالمهم تطوير الثقة بين الحكومة والناس ".

لا ننكر بأن لدينا مؤاخذات في صعوبة حصول مراسلينا في الأعم الاغلب على مقابلات حصرية مع مسؤولي الإقليم الذين اعتادوا الاكتفاء بما تبثه المواقع الرسمية من أخبار ونشاطات أو بمؤتمرات صحفية أحيانا، لكن حجم هذه المؤاخذات يقل عند حجم المنجز في الإقليم الذي هو ليس بالقليل بل كبير بشهادة منظمات وشخصيات دولية، والاهم أن رئيس الحكومة لا يبرر بل يقر بوجود حالات فساد و يدعو أعضاء البرلمان "بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية إلى مراقبة أعمال الحكومة وسير أعمالها " والاستعداد للمساءلة أمامهم.

وبصراحة فإننا ونحن نقرأ نتائج اجتماع مجلس وزراء الإقليم الرابع خاصة في ما يتعلق بالقطاعين التربوي والصحي ومناقشة مشاكلهما بشكل مستفيض وتشكيل لجان لمتابعة تنفيذ مقررات المجلس بناء المدارس وتنفيذ تطوير " المستشفيات الحكومية لتكون موضع ثقة المواطنين بكل شرائحهم "، انتابتنا حالتان: الأولى زاخرة بالطمأنينة والثقة بتطبيق برنامج الحكومة الذي عرضت ملامحه العامة في البرلمان،والثاني قلق وخوف مشروعان من أن يؤدي تشكيل اللجان إلى عرقلة التنفيذ لأن تجاربنا مع اللجان في العراق مريرة حتى صار يقال من باب التندر إذا أردت أن لا تنفذ شيئاً فشكل لجنة!. قد لا يكون لخوفنا هذا من مبرر لكنه مع ذلك يبقى مشروعاً خاصة في ظل مرحلة صعبة نحتاج فيها إلى تعزيز سياج البيت الكردي بالمزيد من العلاقة الحميمة مع المواطن والتحسس بهمومه ومشاكله وهي ليست بالقليلة حتى في ظل التطور الكبير في مدن الإقليم الذي يعد تحدياً آخر يضاعف من حجم المسؤولية تجاه تلبية حاجات الناس التي تنوعت وازدادت، خاصة إزاء العوائل الفقيرة.

صحيح أن ما تحقق في الإقليم من نهضة وعمران أكثر من بقية أنحاء العراق الأخرى، وصحيح أيضا أن حجم الفساد اقل لكن هذا لا ينبغي أن يدفعنا للخدر أو للتباطؤ، بل حافز لمزيد من العمل لخدمة المواطن على طريق تعميق التجربة الكردستانية وانطلاقها إلى أمام وهذا ما لا يتحقق دون علاقة صحيحة أساسها الثقة بين الحكومة والمواطن.

وزارة النفط
معهد التدريب النفطي / بغداد
رقم المناقصة : ٧ / ٢٠١٢ (مشاريع الخطة التشغيلية)

موقع المعهد الالكتروني : www.boti.gov.iq

البريد الالكتروني : boti@boti.oil.gov.iq

موقع الوزارة الالكتروني : www.oil.gov.iq

م / مناقصة رقم ٢٠١٢/٧ (انشاء بناية شعبة التدريب الميداني وشعبة السلامة)
اعـــادة اعـــــلان

يعلن معهد التدريب النفطي / بغداد الكائن في الوزيرة عن مناقصة (انشاء بناية شعبة التدريب الميداني وشعبة السلامة) ضمن مشروع (اعمار وتطوير المعهد) وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها والشروط العامة لمقاولات أعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيماوية بقسميها الأول والثاني . فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الشركات والمكاتب والمقاولين من ذوي الاختصاص تقديم عطاءاتهم وحسب الشروط التي يمكن الحصول عليها من (الشعبة القانونية) في المعهد لقاء مبلغ مقداره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابلة للرد وترفق مع العطاء المقدم الوثائق التالية:-

١. عقد تأسيس الشركة وشهادة تسجيل الشركة من دائرة مسجل الشركات بالنسبة للشركات ،وبالنسبة للمقاولين أصحاب المكاتب هوية تسجيل المقاولين أو هوية غرفة تجارة بغداد.

٢. تأمينات اولية بمقدار ١٪ واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق بموجب صدك مصدق أو خطاب ضمان لحساب معهد التدريب النفطي/ بغداد .

٣. وصل شراء المناقصة مع أستمارة العطاء مسعرة وموقعة لكافة النسخ والعنوان الكامل للشركة أو المكتب والبريد الالكتروني ورقم الهاتف .

٤. الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

٥. العطاء نافذ لمدة (٩٠) تسعون يوماً من تأريخ الغلق .

٦. كتاب تأييد براءة ذمة صادر من الهيئة العامة للضرائب.

٧. يهمل أي عرض غير مستوفي للمستمسكات أعلاه.

٨. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان أو أية مصاريف أخرى.

٩. يقدم العطاء في ظرف مغلق ومختوم علماً ان اخر موعد لايداع العطاءات الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/٦/٧ .

١٠. اذا صادف يوم غلق المناقصة عطلة رسمية يكون موعد الغلق في يوم الدوام الرسمي الذي يلي يوم العطلة.

١١. تكون الاسعار نهائية وغير قابلة للتفاوض.

١٢. يكون تاريخ أنعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة على أستفسارات المشاركين في المناقصة في يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/٥/٣١ الساعة العاشرة صباحاً وفي حالة مصادفة يوم المؤتمر عطلة رسمية فيكون اليوم الذي يليه هو يوم انعقاد المؤتمر.

مدير المعهد

Ministry of Oil
Baghdad Oil Training Institute (BOTI)

www.boti.oil.gov.iq / boti@boti.oil.gov.iq / www.oil.gov.iq

TENDER RE-ANNOUNCEMENT

Name of tender (Constructing a building for the departments of Field Training and Industrial Safety in BOTI)

Tender N0.7/2012/ Projects of Operational plan

Baghdad Oil Training Institute (BOTI) in Al-Wazzeria announces the tender(Constructing a building for the departments of Field Training and Industrial Safety in BOTI) within the project of (BOTI construction and development) according to the conditions and specifications for the implementation of governmental contracts no.(1) of the year (2008)and according to the general conditions of the contracts of civil , electrical, mechanical and chemical engineering works in their two main parts Specialized companies, contractors and offices interested in this tender shall submit their bids according to the conditions that can be obtained at the legal section in BOTI against the payment of (100 000) one hundred thousand ID nonrefundable The following documents should be attached with the bid:

1-a-For companies: Bond of company institution and certificate of registration issued by the register office of companies
b-For contractors: the card of registered contractors or the card of membership of Baghdad chamber of commerce

2-Preliminary deposits of (1%) one percent of the offered price in the form of bank guarantee or certified check issued by an accredited Iraqi bank addressed to BOTI.

3- Purchase receipt of the tender with the tender paper priced and signed on all copies in addition to the full address of the company or office with the e-mail and mobile no

4-BOTI is not obliged to accept the lowest price

5-The bid shall be valid for (90) ninety days from closing date.

6-Valid tax discharge issued by the tax office

7-Bids will be neglected if the/m documents are not attached

8-The bidder who will be awarded this tender shall bear the advertisement cost or any other costs

9-Bids should be submitted in a sealed envelope knowing that the closing date to receive the bids will be 7/6/2012 before lpm

10-In case the closing date is holiday, the closing date will be on the following day.

10-Offered prices should be final and nonnegotiable

11-A conference will be held to answer the inquiries of participating bidders on Thursday 31/5/2012 at 10 am. In case of holiday, the conference will be held in the following day.

Director of BOTI